

الموجودة في سوريا في معسكر أبو الوليد الواقع بالقرب من دمشق (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وكان لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب إسرائيل، وإزالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالإضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادئ.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواجبة بينهما، ولم ينضم البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل وسيلة امتصاص للنفقة العربية على الاجتياح الإسرائيلي للبحر، بموافقة أميركية. كما إنهم بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الإسرائيلي، وبيان الإدارة الأميركية تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

وتغير العصور وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي يدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، والفضيحة المركزية للفضيحة الفلسطينية.

٥ - الأجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للضمان، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ - وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العاميين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المقيمين، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢). هذا بالإضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية - العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الأجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة